مدى التزام شركات المساهمة السعودية بمتطلبات العرض والإفصاح عن الزكاة في التقارير المالية السنوية وفقًا لمعيار الزكاة (المعدل): دراسة تطبيقية

إعداد

عبد المحسن بن احمد الجاسر

كلية الاقتصاد والإدارة- جامعة الملك عبد العزيز- المملكة العربية السعودية

Saudi public companies' adherence to the disclosure and presentation of zakat in their annual financial reports (according to the modified zakat accounting standard): applied study

Preparation

Abdul Mohsen bin Ahmed Al-Jasser

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإطار العام للأحكام التنظيمية للزكاة حسب اللوائح والقواعد الصادرة في المملكة العربية السعودية، كما هدفت أيضًا إلى التعرف على جوانب العرض والإفصاح عن الزكاة في التقارير المالية، وإلى معرفة مدى التزام الشركات المساهمة السعودية في الامتثال لمتطلبات العرض والإفصاح وفق معيار الزكاة (المعدل)، وإلى معرفة مدى التزام المراجع القانوني للشركة بمراعات ذلك عند تكوين رأيه. واعتمدت الدراسة في جانبها النظري على المنهاج الاستقرائي؛ وذلك بالرجوع للدراسات والأبحاث السابقة حول الموضوع. وفي الجانب التطبيقي للدراسة تم الاعتماد على ذات المنهاج؛ من خلال تحليل التقارير المالية المنشورة لشركات المساهمة السعودية لعام٢٠١٩م، وذلك فيما يتعلق بمدى التزام الشركات بمتطلبات العرض والافصاح. وقد

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة امتثال الشركات لمتطلبات العرض بلغت ٨٣%، بينما بلغت نسبة امتثال الشركات لمتطلبات الإفصاح ٥٤%.

كلمات مفتاحية: التزام - شركات المساهمة - العرض -الإفصاح -الزكاة - التقارير المالية .

Abstract

The study discussed Saudi public companies' adherence to the disclosure and presentation of zakat in their annual financial reports per the modified zakat issued by the Saudi Organization for Certified Public Accountants. It aimed at identifying the general layout for zakat regulations as per the laws in Saudi Arabia. The disclosure and presentation of zakat in their annual financial reports, the companies' compliance with such measurement, and the legal auditor's when formulating a review were considered. The study relied theory-wise on the investigative method by reverting to related marketing studies & research. On the practical part, Saudi public companies' financial reports published in 2019 were the basis for such part. The results revealed that the companies' compliance with presentation requirements was at 83%, whereas it amounted to 54% for disclosure.

Keywords: commitment - joint stock companies - presentation - disclosure - zakat - financial reports.

مقدمة

تعد الزكاة مظهرًا من مظاهر سمو التشريع الاسلامي؛ حيث تمثل وسيلة ناجعة لمحاربة الفقر، والتخفيف من معاناة المحتاجين؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع.

كما تتضح حكمة الزكاة في وسطيتها الظاهرة بين أركان الإسلام، كما حددها رسول الله عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح "بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلاَةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، والحجِّ" (رواه البخاري ومسلم)، وهذه الوسطية الظاهرة تعطي بعدًا لوسطية أخرى يتكامل من خلالها أفراد المجتمع المسلم لأداء فريضة ربانية في مقدارها، وتوزيعها، وكل ما يتعلق بها (عبد الحليم، ١٩٧٤، ص٤٨٣)؛ إلا أنه لا يمكن اعتبار الزكاة عبادة مرتبطة بغايتها الظاهرة والمتمثلة في المساواة، والعدالة الاجتماعية، والنظر إلى التكليف من حيث الأثر الظاهر والنتيجة المباشرة فقط، بل يجب أن نوقن بأنها أيضاً فريضة ربانية تعبدية وشعيرة من شعائره العظام (الأيوبي، ١٩٧٨، ص٥٦٩).

ويعتبر الإفصاح المحاسبي هو جوهر النظرية المحاسبية الذي يجب مراعاته عند إعداد القوائم المالية، وهو بدوره وعلى أساسه تتخذ الجهات المستفيدة منه قراراتها، فيلعب الإفصاح دورًا في توفير بيانات ومعلومات تُسهم في اتخاذ قرارات المستثمرين المختلفة، وبدوره أيضاً تتضح كفاءة الادارة في مدى نجاحها باستثمار أموال الملاك والمساهمين وتنميتها (Yuemei & Yanxi, 2008).

مشكلة البحث:

تتضح جهود الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في اصدار معايير الزكاة بشكل متواتر، وبما يتسق مع متطلبات المرحلة، ابتداءً بمعيار "المحاسبة المالية للزكاة" وصولًا الى "معيار الزكاة المعدل"؛ وذلك لتلبية احتياجات المستفيدين في التعرف على مبلغ الزكاة، والاطلاع على متطلبات الافصاح الواردة في المعيار، ونظرًا لكون حساب زكاة شركات المساهمة يعتمد بشكل رئيس على التقارير المالية التي تصدرها الشركات، والتي يتم اعدادها ونشرها وفق معايير محاسبية قد لا تراعي

الالتزام بمتطلبات "معيار الزكاة المعدل"، وعليه تتضح مشكلة البحث، في الحاجة إلى التعرف عن مدى التزام شركات المساهمة السعودية في السوق الرئيسية بمتطلبات العرض والافصاح عن الزكاة في التقارير المالية وفقًا لمعيار الزكاة المعدل.

أسئلة البحث:

يسعي البحث للاجابة عن الاسئلة الاتية:

- ما التأطير النظري للإفصاح المحاسبي عن الزكاة وفق معيار الزكاة (المعدل)؟
- ما مدى الالتزام بالعرض والإفصاح عن متطلبات الزكاة في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة السعودية وفقاً لمعيار الزكاة (المعدل)؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلي:

- معرفة التأطير النظري للإفصاح المحاسبي عن الزكاة وفق معيار الزكاة (المعدل).
- معرفة مدى الالتزام بالعرض والإفصاح عن متطلبات الزكاة في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة السعودية وفقاً لمعيار الزكاة (المعدل).

أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من الاعتبارات الآتية:

- تتضح أهمية الدراسة بتعلقها بالزكاة، الركن الثالث من أركان الإسلام، وشعيرة من شعائره العظام، والذي لا يتم إيمان المسلم إلا به، كما أن العلم يشرف بشرف موضوعه.
- تتضح أهمية الدراسة في مدى التزام الشركات المساهمة بمعيار عرض وافصاح الزكاة، وعليه يكون المكلف على بينة مما أمره الله به، ويطمئن قلبه لامتثاله الأمر الشرعي.

منهج البحث:

- اعتمد البحث علي المنهاج الاستقرائي في الجزء النظري المتعلق جوانب العرض

والإفصاح عن الزكاة في التقارير المالية؛ وذلك من خلال استقراء البحوث والدراسات المتعلقة بهما، ومعرفة الجوانب التنظيمية لتحقيق هذه المتطلبات على ضوء المعايير المهنية في المملكة العربية السعودية.

- وفي الجانب التطبيقي فسيتم الاعتماد على ذات المنهج؛ من خلال تحليل محتوى تقارير مراجعي الحسابات، والتقارير المالية السنوية لشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية عام ٢٠١٩م؛ وذلك فيما يتعلق بمستوى الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح عن الزكاة في التقارير المالية وفقاً لمعيار الزكاة (المعدل) من جانب إدارات الشركات بحسب ما ينطبق عليها، وكذلك مستوى الالتزام من قبل المحاسبين القانونيين في مراعاة هذه المتطلبات عند إصدار رأيهم بشأن التقارير المالية.

حدود البحث:

- من الناحية النظرية: اقتصر البحث على بيان جوانب العرض والإفصاح عن الزكاة في التقارير المالية على ضوء المعايير المهنية المنظمة لها على المستوى المحلي؛ وعلى الأخص معيار الزكاة (المعدل).
- من الناحية التطبيقية: اقتصر البحث على مدى الالتزام بالعرض والإفصاح عن متطلبات الزكاة في التقارير المالية السنوية لشركات المساهمة السعودية المتداولة في السوق الرئيسي (TASI) عن عام ٢٠١٩م وفقاً لمتطلبات معيار الزكاة (المعدل)؛ وعليه فإن النتائج التي سيتم التوصل إليها في الدراسة التطبيقية محدودة بفترتها فقط. ولن تشتمل الدراسة على جوانب القياس المحاسبي للزكاة بشكل رئيسي؛ نظراً لأنها تتطلب دراسات مستقلة، كذلك لن تتناول الدراسة التطبيقية متطلبات الزكاة وفقاً للإضافات على المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) وكافة الآراء المهنية الأخرى.

ادبيات البحث:

أولا: الاطار النظري:

يظهر جليًا الاهتمام في السنوات الأخيرة بما يتعلق بالشفافية والإفصاح؛ نظرًا لاعتماد الأطراف المستفيدة عليها في اتخاذ قراراتهم (شاهين، ٢٠١٧، ص٤)، ونظرًا لتزايد حالات الانهيار للعديد من الشركات العالمية والأسواق المالية؛ وذلك بسبب عدم كفاية الإفصاح والشفافية في هذا الأسواق (الجندي، ٢٠١٨، ص٩).

- **المفهوم العام للعرض والافصاح**

يعرّف بشكل عام: بأنه كمية وحجم المعلومات، ونشرها بأيّ وسيلة من وسائل الاتصال (الحميد، ٢٠٠٩، ص٥٨٧).

وعرفه (هندريكسون) بانه: عرض المعلومات المهمة للمستثمرين، والدائنين، وغيرهم، بطريقة تتيح التنبؤ بقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل، وقدرته على سداد التزاماته (المهندي وصيام، ٢٠٠٧، ص٢٥٩)

كما عرفه أيضًا (زيود وآخرون، ٢٠٠٧، ص١٧٩): بأنه "الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند اعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية".

- **مستويات الإفصاح المحاسبي**

هناك ثلاث مستويات للإفصاح المحاسبي، وهي (الإفصاح الكامل، الإفصاح العادل، الإفصاح الكافي).

وقد أشار (صوشة،٢٠١٩،ص١٠٤)، بأن الإفصاح الكامل Full Disclosure يعبّر عن مدى شمولية التقرير المالي، وتغطيته لكافة المعلومات المحاسبية، ولا يقتصر الإفصاح في هذا المستوى على الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى الأحداث اللاحقة لتاريخ نهاية القوائم المالية، ليشمل الأحداث التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي القوائم المالية.

أما ما يخص المستوى الثاني للإفصاح، وهو الإفصاح العادل Fair Disclosure، فقد ذكر (الحميد،٢٠٠٩،ص٥٩٠)، بأن الإفصاح العادل فكرة مثالية

يسعى خلفها المجتمع المالي، ويضعها كهدف أسمى عند اتخاذ قرارات الإفصاح، إلا أنها فكرة يستحيل تطبيقها على أرض الواقع، فالإفصاح العادل يدعو إلى العدل المجرد في معاملة كافة الأطراف المستفيدة بالتساوي، وكما نعلم صعوبة تحديد مقياس للعدل المجرد، الأمر الذي يضفي إلى مثالية هذا المستوى وعدم واقعيته.

والمستوى الثالث من الإفصاح المحاسبي، هو الإفصاح الكافي Adequate Disclosure، فقد تطرق (مهدي، ٢٠١٧، ص٤٤٩) في دراسته إلى شرح هذا المستوى من الإفصاح، بكونه يوفر الحدّ الأدنى من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، وكما يلاحظ صعوبة تحديد الحد الأدنى بشكل دقيق، فالأطراف المستفيدة مختلفة واحتياجاتهم من المعلومات متفاوتة، فضلًا على تأثير عنصر الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

- **الإفصاح المحاسبي عن الزكاة وفق معيار الزكاة (المعدل):**

سبق وأن أصدرت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين معيار (المحاسبة المالية للزكاة) في عام ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م ، وخلال مداولات لجنة معايير المحاسبة المتعلقة باعتماد معايير المحاسبة ومعايير التقرير المالي الدولية للتطبيق في المملكة العربية السعودية، وبشكل خاص ما يتعلق بمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٢؛ رأت اللجنة أن متطلبات هذا المعيار لا تغطي المحاسبة عن الزكاة، وذلك بسبب الاختلاف الرئيسي بين الزكاة و الضريبة، حيث تفرض الزكاة على الثروة وما يتبعها من نماء (الأموال الزكوية)، في حين تفرض الضريبة على الدخل؛ وعليه قررت اللجنة إعادة النظر في معيار (المحاسبة المالية للزكاة) الذي سبق أن أصدرته الهيئة، ومدى امكانية استمرار العمل به بعد التحول إلى المعايير الدولية، وفي تاريخ٢٠١٦/٩/١٩م اعتمد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين هذا المعيار المعدل في القرار رقم ١٦٨٤٢/٢٠١٦، على أن يكون تطبيق هذا المعيار المعدل متوافقًا مع تطبيق المعايير الدولية في المملكة والذي بدأ في ٢٠١٧/١/١م. (معيار الزكاة المعدل، ٢٠١٦)

- **علاقة الإفصاح المحاسبي بالاغراض الزكوية**

أورد (نور،٢٠٢٠م، ص١٥٢) في دراسته بأن الإفصاح المحاسبي والمتمثل في

القوائم المالية، والذي يخضع في اعداده على المبادئ والمفاهيم والمعايير المحاسبية هو المصدر الرئيس الذي يتيح لمستخم القوائم المالية من الحصول على المعلومات المتعلقة بزكاة الأسهم في شركات المساهمة.

كما أكد (السعد، ١٤١٨هـ، ص١٩٩) في دراسته على أن الزكاة انما تجب على المسلمين بصفتهم الشخصية، وأن الشركة المساهمة تقوم بدفع الزكاة نيابة عن المساهمين تيسيرًا لهم وعلى الجهة المخولة بالتحصيل، وهذا التيسير ليس بدليل على وجوب الزكاة على الشركة، وليس دليل على دقة حساب الزكاة.

ويرى (نور، ٢٠٢٠، ص١٥٩) في دراسته بأن الإطار المفاهيمي لتقرير المالي الدولي غير مكتمل من الناحية المنهجية؛ كونه لا ينطبق على التقارير المالية الخاصة ذات الغرض الخاص؛ مثل التقارير لاحتساب الوعاء الزكوي.

- **أهمية العرض والإفصاح الزكوي لمستخدمي التقارير المالية**

يجب أن يكون العرض والافصاح الزكوي على اتساق مع ما يبتغيه المكلف، فمقصد المكلف من المطالبة بالشفافية بالعرض والافصاح الزكوي وفق المعيار المعتمد؛ هو أن يكون على بيّنه فيما أمره الله به، وأن تطمئن نفسه لامتثال الأمر الشرعي، سيما وأن الزكاة متعلقة بالشركة التي لها شخصية اعتبارية مستقلة عن ذمم المساهمين (اللجنة الدائمة للإفتاء، ١٤٣٠هـ)

أما عن أهمية الإفصاح عن الزكاة من الناحية الاستثمارية، فتبدو جليَّة حين تتعلق باستثمار الأفراد في الشركات المساهمة؛ حيث تعلو المطالبة بأن يكون الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية يعبّر عن عدالة المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، وتدفقاتها النقدية؛ وهذا يقتضي بأن أيّ اخفاء أو استبعاد لبعض المعلومات التي قد يترتب عليها الإخلال بعدالة التعبير الصادق للقوائم المالية، فإن الإفصاح عن هذه المعلومات يكون ضروريًا؛ وذلك حرصًا للوصول إلى ترشيد القرار الاستثماري للأفراد. (الخيال، ٢٠٠٩م)

وكذلك الحال فيما يخص كفاية العرض والافصاح الزكوي وفق معيار الزكاة (المعدل)، وعلاقته بالربط الزكوي للشركات، وتأثير ذلك على القرار الاستثماري؛

حيث طالبة الهيئة بتسديد تسويات زكوية لعدد ٢٧ شركة مدرجة في سوق الأسهم السعودي عن سنوات سابقة، وبلغ مجموعها ١٧ مليار ريال (صحيفة مال،٢٦ ديسمبر،٢٠٢٠).

ثانيا: الدراسات السابقة

هدفت دراسة (النافع، ٢٠١٤) إلي تقييم مدى كفاية الإفصاح عن الزكاة في القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية، مبينة لأهمية الزكاة كونها الركن الثالث من أركان الإسلام، ولدورها المهم في النشاط الاقتصادي، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي للحصول على المعلومات المتعلقة بتقييم مدى كفاية الإفصاح عن الزكاة في القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية. وأظهرت نتائج الدراسة أن (٧٠%) من الشركات لم تفصح عن البنود الواجب الإفصاح عنها، كما أن (٢٠%) من هذه الشركات أفصحت فقط عن مبلغ الزكاة، كما أظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن (٧٠%) من الشركات لا تدرك ماهي البنود الواجب الافصاح عنها.

هدفت دراسة (نور، ٢٠٢٠) إلى بيان شروط العمل بالتقدير في حساب الزكاة وضوابطه، وإلى بيان الاشكالات الفقهية المتعلقة بالزكاة في الافصاح المالي للشركات المساهمة، كما تطرقت الدراسة إلى طرق تقدير زكاة الأسهم لمن لا يستطيع التعامل مع التقارير المالية، وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي. وأظهرت نتائج الدراسة أن المحاسبة تأصيلًا وتطبيقًا نتاج البيئة التي أنتجتها، كما لم يتم وضع الإطار الفكري للمحاسبة واعتماد معاييرها لتكون ملائمة مع المنهج الشرعي لحساب الزكاة، الأمر الذي انعكس على مخرجات هذا النظام المحاسبي لحساب الزكاة وفق المنهج الشرعي.

الدراسة التطبيقية:

- **مجتمع الدراسة ومصادر البيانات**

تم تطبيق الدراسة على الشركات المساهمة السعودية والتي تنتهي سنتها المالية في ٣٠/١٢/٢٠١٩م. كما تم الاعتماد في مصادر البيانات على الأرقام والمعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة للشركات على موقع السوق المالية

السعودية(تداول). وعليه فإن مجتمع الدراسة هو جميع الشركات المساهمة المطروحة للتداول العام لسنة ٢٠١٩م، وعدد ١٧٩ شركة، تحت مظلة ٢٠ قطاع. كما تم استبعاد شركة (وفاء للتأمين - الخضري)؛ وذلك لعدم توفر قوائم مالية منشورة لسنة الدراسة بسبب بلوغ الخسائر المتراكمة لأكثر من ٥٠% من رأس المال.

تم اعتماد سنة ٢٠١٩م؛ نظرًا لكونها آخر سنة قابلة للدراسة في ظل الظروف الطبيعية لبيئة الأعمال، كون العام ٢٠٢٠م فُرض فيه حظر التجوال لفترات متفرقة من العام، وتم العمل فيه عن بعد لفترات طويلة، كما أن الحضور لبيئة الأعمال كان وفقًا لإجراءات التباعد الاجتماعي؛ الأمر الذي يفضي إلى قياس غير دقيق في ظل ظروف بيئية ومجتمعية وصحية غير اعتيادية.

- **آلية الدراسة المتبعة واعتماد النتائج**

تمت آلية الدراسة بالمقارنة بين متطلبات العرض والإفصاح الواردة في معيار الزكاة (المعدل)، وبين مدى تطبيق هذه المتطلبات في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية لعام ٢٠١٩م. كما تم الاعتماد على النقاط الواردة أدناه لقياس مدى التزام الشركات بمتطلبات معيار الزكاة (المعدل) من عدمه:

- يُقاس مدى تطبيق متطلبات الإفصاح من عدمه بعبارات (نعم) – (لا)، ويُعطى كل بند من البنود الخمسة الخاصة بمتطلبات الإفصاح نسبة مئوية.
- هناك بعض بنود متطلبات الإفصاح (ب – د – هـ) تحتوي على أكثر من متطلب في نفس البند؛ فعلى سبيل المثال يتطلب البند (د) مبلغ الربط النهائي المعتمد لكل فترة سنوية بالإضافة إلى مبالغ الفروقات بينه وبين مخصص الزكاة لتلك الفترة، بالإضافة إلى ملخص عن طبيعة هذه الفروقات، فالقياس هنا بـ (نعم) يتطلب تطبيق جميع هذه الفقرات من البند، وفي حال لم يتم الإفصاح عن فقرة واحدة من البند بالشكل المطلوب فيتم القياس بـ (لا)، ويتم توضيح ذلك في الخانة المخصصة بالملاحظات.
- هناك بعض الشركات تم قياسها بعبارة (لا ينطبق) وذلك خاص بالبند (هـ)؛ نظرًا لأن هذا البند خاص بالسنوات التي لم تربط عليها الهيئة ربطًا نهائيًا وأسباب

ذلك والجهة المعروض عليها الخلاف، والمبلغ محل الخلاف، ففي بعض الشركات لا تكون هناك سنوات لم يتم الربط عنها بشكل نهائي ولا يكون هناك خلاف، فبالتالي لا تكون هناك أسباب ولا يكون هناك مبلغ محل الخلاف، وعلى ذلك فعبارة (لا ينطبق) هي العبارة التي يُقاس بها هذا المتطلب؛ لأنها لم تتعرض للموقف الزكوي المراد القياس عليه، وتُقاس عبارة (لا ينطبق) بنفس القياس الخاص بعبارة (نعم).

- فيما يخص البند (د) و (هـ)، هناك جانب تقديري في القياس، فالوضع الزكوي للشركات متباين بشكل ملحوظ، فعلى سبيل المثال؛ هناك شركة آخر ربط نهائي تحصلت عليه من هيئة الزكاة قبل ١٨ سنة، وهناك شركات آخر ربط نهائي تحصلت عليه من هيئة الزكاة في عام ٢٠١٧م.
- سيتم تفعيل خانة الملاحظات؛ لذكر تفاصيل البنود والفقرات التي لم تلتزم بها الشركات والخاصة بمتطلبات العرض والإفصاح.

نتائج الدراسة:

تم الاجابة عن السؤال الاول ونصه "ما التأطير النظري للإفصاح المحاسبي عن الزكاة وفق معيار الزكاة (المعدل)؟"، في الاطار النظري للبحث.

وتم الإجابة عن السؤال الثاني ونصه "ما مدى الالتزام بالعرض والإفصاح عن متطلبات الزكاة في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة السعودية وفقاً لمعيار الزكاة (المعدل)؟" ، وذلك علي النحو الاتي:

نسبة امتثال اجمالي القطاعات لمتطلبات العرض وفق معيار الزكاة (المعدل):

بلغت النسبة الإجمالية لامتثال القطاعات المختلفة (٢٠ قطاع) لمتطلبات العرض وفق معيار الزكاة (المعدل) ٨٣.٢٤%.

نسبة امتثال اجمالي القطاعات لمتطلبات الإفصاح وفق معيار الزكاة (المعدل):

بلغت النسبة الإجمالية لامتثال القطاعات المختلفة (٢٠ قطاع) لمتطلبات الإفصاح وفق معيار الزكاة (المعدل) ٥٣.٩٧%.

جدول رقم (١)
نسبة الامتثال لمتطلبات العرض والإفصاح وفق معيار الزكاة (المعدل) لكل قطاع

#	القطاع	عدد الشركات	نسبة الامتثال لمتطلبات العرض	نسبة الامتثال لمتطلبات الإفصاح
١	الطاقة	٤	%٧٥	%٥٥
٢	المواد الأساسية	٤٢	%٨٨	%٥٢
٣	السلع الرأسمالية	١١	%١٠٠	%٥١
٤	الخدمات التجارية والمهنية	٤	%٧٥	%٦٠
٥	النقل	٥	%٦٠	%٦٠
٦	السلع طويلة الأجل	٦	%١٠٠	%٦٣
٧	الخدمات الاستهلاكية	١٠	%٧٠	%٥٤
٨	الإعلام والترفيه	٢	%٥٠	%٦٠
٩	تجزئة السلع الكمالية	٨	%٧٥	%٦٣
١٠	تجزئة الأغذية	٤	%١٠٠	%٥٠
١١	انتاج الأغذية	١٢	%٨٣	%٥٢
١٢	الرعاية الصحية	٨	%١٠٠	%٥٣
١٣	الأدوية	١	%٠	%٤٠
١٤	البنوك	١٠	%٦٠	%٥٦
١٥	الاستثمار والتمويل	٤	%١٠٠	%٥٠
١٦	التأمين	٢٩	%٧٦	%٥٤
١٧	التطبيقات وخدمات التقنية	٢	%١٠٠	%٥٠
١٨	الاتصالات	٤	%٧٥	%٥٠
١٩	المرافق العامة	٢	%٥٠	%٦٠
٢٠	إدارة وتطوير العقارات	١١	%١٠٠	%٥٥

- *يوضح الجدول نسبة الامتثال لمتطلبات العرض والافصاح وفق معيار الزكاة (المعدل) لكل قطاع؛ حيث يستعرض عدد الشركات لكل قطاع، ثم نسبة الامتثال لمتطلبات العرض والافصاح.*

جدول رقم (٢)

أعلى وأدنى نسبة امتثال لمتطلبات الإفصاح وفق معيار الزكاة (المعدل) لكل قطاع:

#	القطاع	عدد شركات القطاع	أعلى نسبة امتثال لمتطلبات الافصاح	#	أدنى نسبة امتثال لمتطلبات الافصاح	#
١	الطاقة	٤	%٨٠	١	%٤٠	٢
٢	المواد الأساسية	٤٢	%١٠٠	١	%٢٠	١
٣	السلع الرأسمالية	١١	%٦٠	٧	%٢٠	١
٤	الخدمات التجارية والمهنية	٤	%٦٠	٤	%٦٠	٤
٥	النقل	٥	%٦٠	٥	%٦٠	٥
٦	السلع طويلة الأجل	٦	%٨٠	١	%٦٠	٥
٧	الخدمات الاستهلاكية	١٠	%٨٠	١	%٢٠	١
٨	الإعلام والترفيه	٢	%٦٠	٢	%٦٠	٢
٩	تجزئة السلع الكمالية	٨	%٨٠	٢	%٤٠	١
١٠	تجزئة الأغذية	٤	%٦٠	٢	%٤٠	٢
١١	انتاج الأغذية	١٢	%٨٠	١	%٤٠	٦
١٢	الرعاية الصحية	٨	%٦٠	٥	%٤٠	٣
١٣	الأدوية	١	%٤٠	١	%٤٠	١
١٤	البنوك	١٠	%٦٠	٨	%٤٠	٢
١٥	الاستثمار والتمويل	٤	%٦٠	٢	%٤٠	٢
١٦	التأمين	٢٩	%٨٠	٢	%٤٠	١١
١٧	التطبيقات وخدمات التقنية	٢	%٦٠	١	%٤٠	١
١٨	الاتصالات	٤	%٨٠	١	%٤٠	٣
١٩	المرافق العامة	٢	%٨٠	١	%٤٠	١
٢٠	إدارة وتطوير العقارات	١١	%٨٠	١	%٤٠	٤

- *يوضح الجدول النسبة الأعلى والأدنى لامتثال كل قطاع لمتطلبات الإفصاح وفق معيار الزكاة (المعدل)، حيث يوضح أولًا اسم القطاع ثم اجمالي عدد الشركات في القطاع، وبعدها يظهر أعلى نسبة امتثال داخل القطاع وعدد شركات القطاع المحققة لهذه النسبة من الامتثال، ثم يستعرض الجدول أدنى نسبة امتثال لمتطلبات الإفصاح داخل القطاع وعدد شركات القطاع المحققة لهذه النسبة من الامتثال.*

جدول رقم (٣)

عدد الشركات موزعة بحسب نسبة الامتثال الإجمالية لمتطلبات الإفصاح وفق معيار الزكاة (المعدل) لكل قطاع

القطاع	عدد الشركات	100%	80%	60%	40%	20%
الطاقة	4	0	1	1	2	0
المواد الأساسية	42	1	3	17	20	1
السلع الرأسمالية	11	0	0	7	3	1
الخدمات التجارية والمهنية	4	0	0	4	0	0
النقل	5	0	0	5	0	0
السلع طويلة الاجل	6	0	1	5	0	0
الخدمات الاستهلاكية	10	0	1	6	2	1
الإعلام والترفيه	2	0	0	2	0	0
تجزئة السلع الكمالية	8	0	2	5	1	0
تجزئة الأغذية	4	0	0	2	2	0
إنتاج الأغذية	12	0	1	5	6	0
الرعاية الصحية	8	0	0	5	3	0
الأدوية	1	0	0	0	1	0
البنوك	10	0	0	8	2	0
الاستثمار والتمويل	4	0	0	2	2	0
التأمين	29	0	2	16	11	0
التطبيقات وخدمات التقنية	2	0	0	1	1	0
الاتصالات	4	0	1	0	3	0
المرافق العامة	2	0	1	0	1	0
إدارة وتطوير العقارات	11	0	1	6	4	0
المجموع	179	1	14	97	64	3

- *يوضح الجدول عدد الشركات الممتثلة لمتطلبات الإفصاح بحسب نسبة الامتثال من ١٠٠% إلى ٢٠%، لكل قطاع، ويستعرض في نهاية الجدول المجموع العام لعدد الشركات الممتثلة بحسب نسبة الامتثال.*

جدول رقم (٤)

نسبة امتثال كل قطاع لكل متطلب من متطلبات الإفصاح وفق معيار الزكاة (المعدل):

#	القطاع	عدد شركات القطاع	١	٢	٣	٤	٥
١	الطاقة	٤	100%	25%	75%	25%	50%
٢	المواد الأساسية	٤٢	100%	12%	98%	2%	48%
٣	السلع الرأسمالية	١١	100%	9%	91%	0%	55%
٤	الخدمات التجارية والمهنية	٤	100%	25%	100%	0%	75%
٥	النقل	٥	100%	20%	100%	0%	80%
٦	السلع طويلة الأجل	٦	100%	17%	100%	0%	100%
٧	الخدمات الاستهلاكية	١٠	100%	40%	80%	0%	50%
٨	الإعلام والترفيه	٢	100%	0%	100%	0%	100%
٩	تجزئة السلع الكمالية	٨	100%	25%	100%	0%	88%
١٠	تجزئة الأغذية	٤	100%	0%	100%	0%	50%
١١	انتاج الأغذية	١٢	100%	33%	100%	0%	25%
١٢	الرعاية الصحية	٨	100%	13%	88%	0%	63%
١٣	الأدوية	١	100%	0%	100%	0%	0%
١٤	البنوك	١٠	100%	0%	80%	0%	100%
١٥	الاستثمار والتمويل	٤	100%	0%	100%	0%	50%
١٦	التأمين	٢٩	100%	14%	100%	0%	55%
١٧	التطبيقات وخدمات التقنية	٢	100%	0%	100%	0%	50%
١٨	الاتصالات	٤	100%	25%	75%	0%	50%
١٩	المرافق العامة	٢	100%	50%	100%	0%	50%
٢٠	إدارة وتطوير العقارات	١١	100%	27%	91%	0%	55%
	متوسط الامتثال لكل متطلب		**100%**	**17%**	**94%**	**1%**	**60%**

- يوضح الجدول نسبة امتثال كل قطاع لكل متطلب من متطلبات الإفصاح وفق معيار الزكاة (المعدل)، ويستعرض في الأخير متوسط الامتثال لمتطلبات الإفصاح لكل قطاع وبما يخص كل متطلب، وتمثل الأرقام من ١ إلى ٥ متطلبات الإفصاح المذكورة في معيار الزكاة (المعدل).

جدول رقم (٥)
عدد الشركات التي أُعطيت رأيّ مطلق ونسبة امتثال أقل من ٦٠% لمتطلبات الإفصاح، والشركات التي أُعطيت رأي متحفظ ونسبة امتثال أعلى من ٦٠% لمتطلبات الإفصاح وفق معيار الزكاة (المعدل):

#	القطاع	عدد شركات القطاع	نسبة امتثال أقل من ٦٠% مع رأي مطلق	نسبة امتثال أعلى من ٦٠% مع رأي متحفظ
١	الطاقة	٤	٢	١
٢	المواد الأساسية	٤٢	١٩	٢
٣	السلع الرأسمالية	١١	٤	٢
٤	الخدمات التجارية والمهنية	٤	٠	٠
٥	النقل	٥	٠	٠
٦	السلع طويلة الأجل	٦	٠	٠
٧	الخدمات الاستهلاكية	١٠	٢	٠
٨	الإعلام والترفيه	٢	٠	١
٩	تجزئة السلع الكمالية	٨	٠	٠
١٠	تجزئة الأغذية	٤	٢	١
١١	انتاج الأغذية	١٢	٤	٠
١٢	الرعاية الصحية	٨	٣	٠
١٣	الأدوية	١	٠	٠
١٤	البنوك	١٠	٢	٠
١٥	الاستثمار والتمويل	٤	٢	٠
١٦	التأمين	٢٩	١٠	٠
١٧	التطبيقات وخدمات التقنية	٢	٠	٠
١٨	الاتصالات	٤	٢	٠
١٩	المرافق العامة	٢	٠	٠
٢٠	إدارة وتطوير العقارات	١١	٣	٠
	المجموع	**١٧٩**	**٥٥**	**٧**

- *يوضح الجدول عدد الشركات لكل قطاع والتي أُعطيت رأي مطلق من قبل المراجع الخارجي بينما نسبت امتثالها لمتطلبات الإفصاح وفق معيار الزكاة (المعدل) كانت أقل من ٦٠%، وعدد الشركات التي أُعطيت رأي متحفظ من قبل المراجع الخارجي بينما نسبت امتثالها لمتطلبات الإفصاح وفق معيار الزكاة (المعدل) كانت أعلى من ٦٠%.*

جدول رقم (٦)

عدد الشركات التي تمت مراجعتها بحسب اسم مكتب المراجعة المعتمد (20 مكتب مراجعة)، ونسبة امتثالها لمتطلبات العرض والافصاح وفق معيار الزكاة (المعدل)

نسبة الامتثال	عدد الشركات	نسبة الامتثال لمتطلبات العرض	نسبة الامتثال لمتطلبات الإفصاح
الدكتور محمد العمري وشركاه	21	%86	%51.5
كي بي ام جي الفوزان وشركاه	34	%65	%55
العظم والسديري وآل الشيخ محاسبون ومراجعون قانونيون	20	%80	%54
إبراهيم أحمد البسام وشركاؤه (عضو PKF العالمية)	23	%74	%59
برايس وترهاوس كوبرز	21	%86	%55
بيكر تيلي م ك م وشركاه محاسبون قانونيون	8	%75	%50
إرنست ويونغ	35	%83	%55
ديلويت اند توش وشركاهم	9	%89	%51
الخراشي وشركاه	9	%100	%47
المحاسبون الدوليون	2	%100	%50
الدار لتدقيق الحسابات عبدالله البصري وشركاه	12	%75	%52
المحاسبون المتحدون شركة الدكتور عبدالقادر بانقا وشركاه	2	%100	%50
وليد الشبانات محاسبون ومراجعون قانونيون	1	%100	%40

المحاسبون المتضامنون	8	%75	%47.5
محمد عبدالله الهيج وشريكه	2	%100	%60
المجموعة السعودية للمحاسبة والمراجعة	3	%100	%67
السيد العيوطي وشركاه	4	%100	%55
عبد الوهاب العقيل عضو tgs الدولية	1	%100	%40
سندي وبترجي	2	%100	%50
طلال أبو غزاله وشركاه	1	%100	%80

- *تم احتساب عدد الشركات لكل مكتب مراجعة مع الأخذ بالاعتبار الشركات التي تتطلب المراجعة المشتركة.*

جدول رقم (٧)
عدد الشركات لجميع القطاعات والممتثلة لتطبيق كل متطلب من متطلبات الإفصاح وفق معيار الزكاة (المعدل)

متطلبات معيار الإفصاح	١	٢	٣	٤	٥
عدد الشركات	١٧٩ (%١٠٠)	٣٠ (%١٦)	١٦٩ (%٩٤)	٢ (%١)	١٠٣ (%٥٧)

- *يوضح الجدول عدد الشركات الممتثلة لكل متطلب من متطلبات الإفصاح وفق معيار الزكاة (المعدل)، على أساس أن اجمالي عدد شركات الدراسة ١٧٩ شركة.*

جدول رقم (٨)
عدد الشركات موزعة بحسب رأي مكتب المراجعة

رأي المراجع	عدد الشركات
رأي مطلق	١٥٣
رأي مطلق مع لفت انتباه	١٤
رأي متحفظ	١١
امتناع عن ابداء رأي	١

جدول رقم (٩)
توزيع نسبة القطاعات من مبلغ الزكاة الإجمالي

#	القطاع	عدد شركات القطاع	مبلغ الزكاة	نسبة الزكاة
١	الطاقة	٤	157,934,980	%١.٥
٢	المواد الأساسية	٤٢	3,127,413,569	%٣٠.٥
٣	السلع الرأسمالية	١١	129,058,110	%١.٣
٤	الخدمات التجارية والمهنية	٤	59,142,615	%٠.٥٨
٥	النقل	٥	63,644,667	%٠.٦٢
٦	السلع طويلة الأجل	٦	55,956,192	%٠.٥٥
٧	الخدمات الاستهلاكية	١٠	56,868,507	%٠.٥٥
٨	الإعلام والترفيه	٢	43,417,864	%٠.٤٢
٩	تجزئة السلع الكمالية	٨	82,285,947	%٠.٨
١٠	تجزئة الأغذية	٤	113,321,180	%١.١
١١	انتاج الأغذية	١٢	116,658,705	%١.٤
١٢	الرعاية الصحية	٨	140,758,566	%١.٧٣
١٣	الأدوية	١	36,913,698	%٠.٣٦
١٤	البنوك	١٠	4,527,569,000	%٤٤
١٥	الاستثمار والتمويل	٤	150,033,613	%١.٥
١٦	التأمين	٢٩	354,784,432	%٣.٥
١٧	التطبيقات وخدمات التقنية	٢	7,271,208	%٠.٠٧
١٨	الاتصالات	٤	809,085,000	%٧.٩
١٩	المرافق العامة	٢	90,017,281	%٠.٨٨
٢٠	إدارة وتطوير العقارات	١١	144,900,560	%١.٤
	المجموع	**١٧٩**	10,267,035,694	**%١٠٠**

الخلاصة

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة السعودية في السوق الرئيسي بمتطلبات العرض والإفصاح وفق معيار الزكاة (المعدل) الصادر من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، من خلال دراسة القوائم المالية لعدد ١٧٩ شركة في سوق الأسهم السعودي طبقًا للقوائم المالية المنشورة على الموقع الالكتروني لشركة تداول السعودية لعام ٢٠١٩م، وقد تم عمل لوحة بيانات على الرابط التالي:

https://datastudio.google.com/reporting/ea475f6e-4482-4192-831d-85451e659bc4/page/k5xOC، يستطيع مستخدم البيانات من خلالها الوصول إلى النتائج المطلوبة عن مدى التزام الشركات بمتطلبات العرض والإفصاح، وذلك بالمحددات المختلفة، سواء على مستوى القطاع أو على مستوى بنود الإفصاح، أو على أساس رأي مراجع الحسابات، وذلك بحسب المحددات المختارة من قبل مستخدم البيانات.

وقد تناولت الدراسة أهمية الزكاة باعتبارها ثالث أركان الإسلام، وأهم العبادات المالية، ومظهرًا من مظاهر سمو التشريع الإسلامي؛ نظرًا لكونها وسيلة ناجعة لمحاربة الفقر، والتخفيف من معاناة المحتاجين. وأوضحت الدراسة أن الغاية من هذا البيان حول أهمية الزكاة هي الوصول إلى أهمية العرض والإفصاح المحاسبي عمومًا وأهميته فيما يخص الزكاة بشكل خاص؛ كون القوائم المالية هي المصدر الرئيس الذي يتيح لمستخم القوائم المالية من الحصول على المعلومات المتعلقة بزكاة الأسهم في شركات المساهمة.

التوصيات:

١- دعوة المحاسبين والمراجعين إلى زيادة الاستشعار بأهمية الإفصاح الزكوي وفق متطلبات معيار الزكاة (المعدل)؛ كون المكلف بالزكاة لا يُتاح له الحصول على المعلومات الخاصة بالزكاة إلا من خلال القوائم المالية، وبالتالي يكون المكلف على بينه من أمره وتطمئن نفسه لامتثال الأمر الشرعي.

٢- ضرورة إقامة الندوات والمؤتمرات و ورش العمل من قبل جهات الاختصاص ذات العلاقة، حول متطلبات بنود الإفصاح وفق معيار الزكاة (المعدل)، وشرح مستفيض عنها مرفق بتطبيقات عملية.

٣- توعية الشركات والمؤسسات والأفراد حول المدد النظامية لتقديم الاعتراضات الزكوية، والاشتراطات العامة لقبول الاعتراض، فحسب الإحصائية التي نشرتها الأمانة العامة للجان الضريبية، فإن ٧٢% من الدعاوى أغلقت بسبب عدم استكمال المستندات، وأن ٣٠% من قرارات لجنة الفصل في المنازعات لم ينظر لها؛ بسبب عدم قبول الدعوى شكلًا.

قائمة المراجع:

- الأيوبي، زهير (١٩٧٨م)، بحث مفصل عن ضريبة الزكاة في الاسلام، السعودية، هذه سبيلي، مج١ ع١، ص٥٦٩.
- الجندي، ابراهيم السيد(٢٠١٨م)، دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في جذب الاستثمار بهدف تنشيط أسواق المال الناشئة مع دراسة ميدانية، مجلة البحوث المالية والتجارية، ع٤، ص٩.
- الحميّد، عبد الرحمن ابراهيم (٢٠٠٩م) نظرية المحاسبة، (الرياض، الجمعية السعودية للمحاسبة، ط١)، ص٥٨٧.
- الخيال، توفيق عبدالمحسن(٢٠٠٩)، الافصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي، جامعة عين شمس، ع١،ص ١٠٦.
- زيود، لطيف. واخرون (٢٠٠٧م). دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، مج٢٩ ع١، ص .
- السعد، صالح عبد الرحمن (١٤١٨هـ) المحاسبة الزكوية إيرادات رؤوس الأموال الثابتة، دار الكتاب الجامعي، ص٢٠١-٢٩١.
- شاهين، لونا محمد عزمي (٢٠١٧م)، الافصاح المحاسبي في القوائم المالية: دراسة تطبيقية على المصاريف الاسلامية الأردنية، مجلة البحوث المالية والتجارية، ع١، ص٤.
- صحيفة مال، في عددها ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٠م (https://maaal.com/archives/20201226/167481/)
- صوشة، ثامر(٢٠١٩م)، دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرار الاستثماري، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، ع٣٠، ص١٠٤.

- عبد الحليم، عمر الفاروق (١٩٧٤م) الزكاة: حكمها وحكمتها و وظيفتها الاقتصادية، التضامن الاسلامي، مج٢٨ ع٨، ص ٤٨٣.
- اللجنة الدائمة للإفتاء (١٤٣٠ هـ). رقم (٢٤٥٣١)، خطاب مفتي عام المملكة الموجه إلى سمو رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٢/١٠٧٦، والمؤرخ في ١٤٣٠/٨/٢١هـ.
- معيار الزكاة (المعدل) (٢٠١٦). الصادر من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.
- مهدي، زينب هادي(٢٠١٧م)، أثر الافصاح المحاسبي على التدفقات النقدية المرتقبة: دراسة وصفية على شركة آسيا سيل للاتصالات في العراق، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مج٤١ ع٤، ص٤٤٩.
- المهندي، محمد عبدالله. وصيام، وليد زكريا (٢٠٠٧م). أثر الافصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة، دراسات العلوم الادارية، مج٣٤ ع٢، ص ٢٥٩.
- النافع، فهد بن سليمان بن محمد (٢٠١٤م)، تقييم مدى كفاية الافصاح عن الزكاة في القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية، السعودية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، مج١٦ ع٥٤.
- نور، علي بن محمد بن محمد (٢٠٢٠م)، فقه التقدير في حساب الزكاة، السعودية، الهيئة العامة للزكاة والدخل.
- Yuemei., L. Yanxi. (2008). "Information Disclosure Quality; Factors and Measurement", International Conference on Computer Science and Software Engineer, P. 911.